

لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه بحثت موضوع سدّ المسيلحة  
الأربعاء 07 أيار 2025



عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2025/5/7، برئاسة رئيس اللجنة النائب سجيح عطية وحضور مقرّر اللجنة النائب محمد خواجه وحضور المقرّر الخاص النائب سليم عون والنواب السادة: جميل عبود، ولييم طوق، أنطوان حبشي، سليم عون، نزيه متي، سيزار أبي خليل، غسان عطالله، غياث يزبك، حسين جشي، أشرف بيضون وعدنان طرابلسي.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير الطاقة والمياه الأستاذ جو صدي.
- ممثلة وزارة العدل، قاضي التحقيق الأول في الشمال القاضية سميرندا نصار.
- ممثل وزارة الطاقة والمياه – رئيس مصلحة الأبحاث والمنشآت الفنية – المهندس جورج رزق.
- مستشارة وزير الطاقة والمياه المهندسة سوزي الحويك.

وذلك لبحث موضوع سدّ المسيلحة.

إثر الجلسة قال النائب سجيح عطية:

"جلستنا اليوم عقدت، بحضور وزير الطاقة وممثل وزير العدل قاضي التحقيق الأول في الشمال القاضية سميرندا نصار والبحث تناول موضوع سدّ المسيلحة. وكما تعرفون هذا السد تم تلزيمة سنة 2013 على أساس ان ينتهي العمل به سنة 2017 بقيمة 54 مليون وقد أضيف إليه 20 مليون دولار على مرحلتين ولم ينته وعلى

أساس ان تتم معالجة تسريب المياه واتضح معنا والمنطقة في حاجة إلى مياه ولدينا عدد كبير من البلدات تستفيد منه بشكل مباشر او غير مباشر. فأخذنا على عاتقنا كلجنة نيابية ان نتابع هذه الملفات لمعرفة إذا كان هناك هدر. ولنر ما هي المشكلة الحقيقية واتضح انه عند تلزيمه لم يكن مستوفياً الشروط الأساسية اللازمة في الموقع، اذ تبين ان هناك فالقاً كبيراً مما يحصل تسريب أضف انه تم تلزيمه بشكل بالحد الأدنى من الكلفة على اعتبار انه يعالج في ما بعد ما خلق شوائب."

أضاف: "نحن أمام مشروع لم يتم تنفيذه فهذا نموذج عن مشاريع عديدة في البلد جرت دون دراسات معمقة او محاسبة واللجنة رغبت بفتح هذا الملف كما سنناقش كل الملفات التي لها صلة بالأشغال والطاقة بنظرة ايجابية دون استهداف سياسي بل من أجل الإنتاجية وتحسين البنى التحتية وسيستكمل الملف في جلسات لاحقة. والقضاء سيتابع تحقيقه وأشير إلى ان اي موازنات إضافية يجب ان يكون هناك نتيجة، بال نوعية والخدمات من اجل إقامة سد صيفاً وشتاءً وان يكون هناك مياه."